

## بسم الله الرحمن الرحيم

### بيان

### حول المصالحة الوطنية في الجزائر

الجمعة 4 ربيع الثاني 1426 / 13 ماي 2005

لقد ظل الشعب الجزائري المسلم يقاوم بشتى الوسائل المشروعة طيلة قرون دفاعا عن مبادئه الإسلامية وحرصا على إرادته الحرة، فقدم صفحات مشرقة للنضال في سبيل هذه الأهداف فكانت المقاومات الشعبية و الدعوة الإصلاحية و الحركة الوطنية و الثورة التحريرية إلى أن جاء الاستقلال . لكن سرعان ما صودرت هذه الإرادة و أجهض مشروع نوفمبر المتمثل في بناء دولة جزائرية ديمقراطية و اجتماعية ذات سيادة في إطار مبادئ الإسلام.

إن الأزمة الوطنية لم تنتج من فراغ و لكن جذورها تمتد إلى ما قبل الاستقلال . لقد ظلت تستفحل حتى وصلت في أوج تعقيداتها إلى حالة المأساة الوطنية في العقد الرابع من استرجاع السيادة الوطنية لتكشف عن قصور و خطأ الكثير من خيارات السلطات الفعلية المتعاقبة على هرم الدولة منذ أربعة عقود متتالية، مما يدعونا إلى توصيف الأزمة من غير تردد بالأزمة البنيوية. فكان خيار القوة في التعامل مع مكونات المجتمع، و الفصل في قضايا الدولة على ضوء مرجعية أحادية المصدر بعيدا عن أي مرجعية شعبية، هو سيد الموقف الذي طبع جزائر ما بعد الأستقلال. مما أدى إلى إقصاء و إهدار لكثير من الطاقات على كل المستويات و في كل المجالات.

إن خيارات و مما رسات النظام أ نتجت و ضد ما معقدا و ممار سات متطر فة، بتكره لوا قع التيارات و التشكيلات التي تجذرت في الشعب الجزائري خلال الحركة الوطنية في الأربعينات من القرن الماضي، منكرًا على الجزائريين حق الاختلاف و إبداء الرأي، و رافضا للتنوع الطبيعي المميز لأي تجمع إنساني.

كما أن هذه الأجواء السياسية السالفة الذكر و ما صاحبها من فساد و عدم رشاد في استغلال الثروات و فشل ذريع في الخيارات الاجتماعية ، أسهمت في التأسيس لأفلاس الدولة، فكانت انتفاضة أكتوبر 88 الوجه المعبر عن القطيعة التامة بين الشعب و النظام القائم.

لكن محاولات السلطة الفعلية آنذاك لتجاوز مسلسل الأخفاقات بالشروع في إصلاحات سياسية و اقتصادية معتمدة على خيرتها في إدارة الأزمات، أدى إلى تراكمها و أفضى إلى أكبر محنة عرفتها البلاد في تاريخها ، بسبب تنكر أركان النظام القائم و أصحاب القرار لعهودهم و وعودهم .

إن الشعب الجزائري من خلال تلك الانتخابات التاريخية، البلدية، يوم 12 جوان 1990، و البرلمان، يوم 26 ديسمبر 1991، عبر عن قدرته في اختيار سلطة البلاد السياسية بوعي ناضج و طريقة حضارية. لكن أقلية أيديولوجية كشفت عن عدائها لثوابت الأمة بتكرها للإستحقاقات الشعبية فاتهمت الشعب بالقصور، و عملت على مصادرة حقه. و فرضت طيلة العشرية الماضية على البلاد سياسة "الحل الأمني" و عسكرية البلاد و العباد، فضلا عن تنكرها لوجود أزمة سياسية وطنية، مدخلة بذلك البلاد في أتون حرب قذرة.

إن المواجهة المفروضة على فئات من الشعب و ما ترتب عنها من مأساة كانت نتيجة لتراكمات سلبية ضاغطة ، أفرزها قرار غير مسؤول و خيار إجرامي قضى برفض الإرادة الشعبية و إعلان الحرب على منتخب الشعب و أنصارهم، و رفض كل حوار مع المعارضة المشروعة و التمثيلية ، منتهجا بذلك سياسة انتقامية و استنصاليه.

إن تحميل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤولية انفلات الأوضاع و تدهورها هو من قبيل تحميل الضحية مسؤولية ما اقترفه الجناة، و هو بكل المقاييس بمثابة تجن فاضح على الحقيقة التاريخية. فالمواجهة لم

تكن خيارا مبرمجا لدى أغلبية التيار الإسلامي ولا حتى احتمالا من بين خيارات أخرى، بل كانت مراهنة التيار الإسلامي على الشعب و الانخراط الفاعل في المنافسة السياسية الشريفة. إن المأساة الوطنية و ما ترتب عنها من أوضاع مأساوية تستدعي اليوم تكاتف جهود أبناء الشعب لمعالجة آثار الأزمة و الخروج النهائي منها و التحضير لوثبة وطنية حقيقية تقوم على الثوابت الوطنية و احترام إرادة الشعب و حقه في التعددية، و مراعاة المصالح العليا للبلاد بما فيها المحافظة على ثرواته الحيوية و على التواصل و حسن العلاقات مع شعوب ودول الجوار.

فالنظام القائم اليوم مدعو لإيجاد المخرج من دوامة المواجهة، بحكم مسؤوليات بعض أفراده في الأحداث بتوريطهم جهاز الدولة في الإنقضااض على الشرعية . و ذلك لن يكون إلا بتهيئة الأجواء التي يتطلبها مشروع المصالحة الوطنية، و بطرح مشروع واضح المعالم هدفه تحقيق تسامح شعبي شامل و مصالحة وطنية حقيقية و عادلة.

إن تحديد مفهوم و طبيعة هذا المشروع التاريخي و المصيري من طرف القائمين عليه يعتبر خطوة أولية و ضرورية حتى يتسنى للجميع التفاعل الإيجابي و الفعال معه.

فإننا من موقع مسؤولياتنا التاريخية نشدد على أن المصالحة الوطنية تقتضي اعتبار المشروع مشروع الشعب الجزائري برمته، مما يندم إشراكه الفعلي في إعداده و تجسيده بفتح الحوار الجدي و النقاش الوطني مع كل القوى و الفعاليات المعبرة عن واقع و طموح الشعب الجزائري. كما أنها تقتضي تمكين الأطراف المغيبة و المبعدة تعسفا من المشاركة الفعلية في المشروع مع توفير الضمانات القانونية .

إن المصالحة الوطنية تعتبر واجبا شرعيا و ضرورة تاريخية و فعلا حضاريا و شرطا أساسيا من شروط نهضة هذه الأمة، و هي بذلك مشروع ضخم لا يمكن إحتزاله في مشروع عفو غامض، أو في تعويضات مادية مهما كانت أهميتها.

بل إن المصالحة العادلة تتطلب معرفة حقيقة هوية المسؤولين من وراء كل المجازر الجماعية، و جرائم القتل و التعذيب التي ارتكبت في حق المدنيين، و الكشف عن مصير المفقودين، و تسهيل عودة النازحين و المهاجرين إلى ديارهم و مكان عملهم.

إننا نذبه على أن اي خطوة تتجاهل الحقوق المشروعة و تُهْمش اطراف الأزمة و تُقلب الحقائق و تُفرض الأمر الواقع و تلتف على استئناف المسار الديموقراطي سيكون مألها الفشل و تضيع لفرصة تاريخية أخرى لمصالحة حقيقية.

كما أننا نجدد استعدادنا للمشاركة بفعالية في كل مشروع جدي هدفه الوصول إلى تسامح شعبي شامل و إلى مصالحة وطنية حقيقية و عادلة تهدف إلى رَأب الصدع و تضميد الجراح و دفن الأحقاد و طي صفحة المواجهة، و فتح صفحة جديدة تحقق طموحات الشعب و تطلعاته في العيش في كنف الحرية و العدالة و تمكن الجزائر من استرجاع عافيتها و موقعها المتميز بين الأمم.

**التوقيع:**

أحمد الزاوي

أنور نصرلايين هدام